مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر أزمة الديون السيادية على منطقة "اليورو"
اسم الكاتب: د. محمد أكرم الأحمد، فراس سبور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4941
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (1) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (1) 2017

أثر أزمة الديون السيادية على منطقة " اليورو "

الدكتور محمد أكرم الأحمد*
فراس سبّور**

(تاريخ الإيداع 17 / 10 / 2016. قُبِل للنشر في 7 / 2 / 2017)

□ ملخّص □

هددت الأزمة اليونانية استقرار منطقة اليورو وطرحت فكرة خروج اليونان من المنطقة الاقتصادية بعدما عصفت أزمة الدين السيادي بالاقتصاد اليوناني في عام 2010، حيث طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد الدولي تقديم قروضاً لمساعدة اليونان على تجنب خطر الإفلاس والتخلف عن السداد وذلك مقابل التعهد بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المنوطة بها.

وفي ظل إجواء التفاؤل التي سادت الاتحاد الأوروبي عقب الخروج من الأزمة المالية العالمية، حدث ما لم يتوقع، حيث ظهرت أزمة ديون سيادية هزت كيان منطقة اليورو من داخلها، وبدأت الأسئلة تثار حول طريقة الحل وكيف ستتعامل حكومات هذه المنطقة مع الأزمة.

ونظراً لثقل ومكانة منطقة اليورو عالمياً، وضخامة الآثار المتوقعة لأزمة الديون السيادية على اقتصاد هذه المنطقة، كان هذا البحث محاولة لتناول أثر أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو بالتحليل والدراسة المعمقة لمفهوم الأزمة وأسبابها والنتائج المتوقعة منها.

الكلمات المفتاحية :الديون السيادية – أزمة سيولة– عالمية الأزمة – المؤشرات الاقتصادية – معدلات البطالة – الميزان التجاري.

*أستاذ– كلية العلوم السياسية– دمشق – سورية.
**طالب دكتوراه – كلية العلوم السياسية– دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (1) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (1) 2017

The impact of the sovereign debt crisis on the "euro zone"

Mouhamad Al Ahmad*
Firas Sabbour**

(Received 17 / 10 / 2016. Accepted 7 / 2 / 2017)

□ ABSTRACT □

It threatened the Greek crisis, the stability of the euro zone and raised the idea of a Greek exit from the economic zone after the sovereign debt crisis engulfed the Greek economy in 2010, where the Greek government asked the European Union and the International Monetary Fund to provide loans to help Greece to avoid the threat of bankruptcy and defaults in exchange for pledges to implement economic reforms mandated.

In light of the optimism that prevailed after the European Union out of the global financial crisis, an event expected unless, where the sovereign debt crisis in the euro zone appeared entity shaken from within, and the questions began to be raised about the way the solution and how the governments of this region will deal with the crisis. Due to the weight and stature globally euro zone, and the magnitude of the projected sovereign debt crisis on the economy of this region effects, this research is an attempt to address the impact of the sovereign debt crisis on the euro area analysis and study in-depth the concept of the crisis and its causes and expected results.

Key words: Sovereign debt - Liquidity crisis - Global crisis - Economic indicators - Unemployment rates Trade Balance.

* **Professor - Faculty Of Political Science –Damascus -Syria.**
** **Postgraduate Student –Faculty Of Political Science-Damascus-Syria.**

مقدمة:

بدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 ،حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، كان في مقدمتها اليونان أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو،فخلال الفترة 2002-2007 زاد الطلب المحلي بمقدار 4.2%،بالمقارنة مع نمو في تلك الفترة بلغت نسبته 1.8% في منطقة اليورو بأكملها،أما أسباب هذه الزيادة فتعود إلى القروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية،دون أن تتخذ الخطوات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية. الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجارية،الذي ارتفع من5.8 % في عام 2004 إلى14.4%في عام 2008. كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي7.7%من الناتج المحلي الإجمالي،ثم سرعان ما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى13.6% في نيسان من عام 2010[1].

ومع تفاقم الأزمة المالية اليونانية تدخل صندوق النقد الدولي، ودول الاتحاد الأوروبي، وقدموا برنامجاً للمساعدات، ولكن هذا البرنامج كان مشروطاً ببرنامج تقشفي قاسي، كان من نتائجه انكماش في الاقتصاد اليوناني، وارتفاع معدلات البطالة إلى 25%، وإلى أكثر من 50% بين الشباب[2].

كل ذلك ألقى بظلاله على أسواق المال والعملات والقطاع المصرفي في دول منطقة اليورو، وبدأت الآثار السلبية المصاحبة للدين السيادي اليوناني بالظهور بشكل جلي وواضح في هذه الدول، ما أدى إلى إثارة الشكوك حول مدى قدرة أعضاء منطقة اليورو على مواجهة هكذا أزمة، خاصة بعد أن بدأ سقوط الحكومات الأوروبية يتوالى نتيجة التعثر في اقتصادات دول اليورو وتزايد الحركات الشعبية الرافضة لأسلوب معالجة الأزمة التي تعاني منها دول هذه المنطقة. إذ أعلن جورج بابا ندريو استقالته من رئاسة الحكومة اليونانية في مساء 2011/11/9 وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي تواجهها بلاده، تبعه سليفيو برلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي بعد أيام وتحديداً في مساء 2011/11/12 ليعلن هو الآخر عن استقالته، أيضاً لتدهور الأوضاع الاقتصادية في بلاده.

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع المعالج، كونه الشغل الشاغل للمؤسسات والمنظمات والاقتصادات العالمية كافة، نظراً لحدة التشابكات المالية بين الأسواق العالمية، فلا يوجد اقتصاد في العالم في مأمن من الآثار السلبية التي ولدتها أزمة الديون السيادية.

فرضية البحث :

إن توجهات النظام المالي العالمي من حرية تنقل رؤوس الأموال وانعدام الرقابة المصرفية، شكلت بشكل أو بآخر سبباً لحدوث أزمات مالية عالمية، لعل أبرزها أزمة الديون السيادية الأوروبية، ومن هذه الفرضية الرئيسية تطرح عدة فرضيات منها:

1- سياسة التقشف التي اتبعتها بعض دول منطقة اليورو ستترك آثاراً بالغة الخطورة على مجمل الاقتصاد الأوروبي وبخاصة اقتصاد منطقة اليورو.

2- تأخرت المؤسسات المالية الدولية كثيراً في التدخل في معالجة هذه الأزمة.

1- بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول ، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص2.

2- هالة حلمي السعيد، " اليونان وأزمة الديون السيادية "، صحيفة الأهرام المصرية، السنة 139 العدد 46977، 2015/11/20

3- أسهمت الآلية التي اتبعت في علاج أزمة الديون السيادية، وما تميزت به من ضعف وتردد في إيجاد الحلول من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي في استفحال الأزمة ومضاعفة آثارها.

هدف البحث:

1- تسليط الضوء على مسألة ذات أهمية قصوى، وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، من خلال التعرف على أسباب هذه الأزمة وتطورها.

2- معرفة آثار هذه الأزمة على أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والميزان التجاري.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهجين هما:

1 -المنهج الوصفي: الذي تم من خلاله توضيح مفهوم الديون السيادية وأدواتها وتطورها، من خلال الاعتماد على مجموعة من المراجع والدراسات الأدبية.

2 -المنهج الاستقرائي: لتحليل الآثار التي تركتها الأزمة وتداعياتها على دول منطقة اليورو.

الدراسات السابقة:

1 - **فريد راغب النجار، (اليورو والعملة الأوروبية الموحدة – الحقائق – الآثار التجارية – التوقعات) الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة 2004:** في هذه الدراسة قام الكاتب بالتعريف باليورو ونظامه الأساسي، وقياس أثره في الاقتصاد والبنوك والتجارة الخارجية والصيرفة وآليات المحاسبة والمراجعة. متحدثاً عن أثر " اليورو " في العلاقات المصرفية الدولية، ودوره في خدمة الاقتصاد الأوروبي. وتوصل الكاتب في نهاية مؤلفه إلى نتيجة مفادها أن اليورو كعملة أوروبية قادرة على منافسة الدولار وتقويض همينة الولايات المتحدة الأمريكية المالية، مستنداً في ذلك إلى مجموعة من المعطيات والاستنتاجات التي خدمت نتيجته تلك، وماعاب دراسته تلك من وجهة نظر الباحث هي (حتمية النتيجة)، وهذا مالا يثبته واقع العلاقات المالية الدولية، وخاصة بعد نشوء أزمة الديون السيادية.

2 - **د. صدام مرير الجميلي (الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد) بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009:** تناولت هذه الدراسة التطورات التاريخية التي شهدتها القارة الأوروبية منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما بيّن الكاتب أهمية عملية الاتحاد والاندماج الأوروبي، مشيراً إلى المراحل التي مر بها تأسيس العملة الأوروبية الموحدة اليورو. ويخلص الكاتب إلى أنه إذا ما استمر الاتحاد الأوروبي على مساره الوحدوي وتوجهاته السلمية تجاه دول العالم، فسيكون القطب الأكثر تأثيراً في المستقبل القريب، لكن ما يعيب ذلك هو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

إن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة هو دراسة مفهوم الديون السيادية وتطور أزمة الديون، وتحليل أثر هذه الأزمة على بعض مؤشرات الاقتصاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة.

مفهوم الديون السيادية:

يعد مصطلح الديون السيادية من أكثر المصطلحات الاقتصادية استخداماً في الأدبيات الاقتصادية مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد أن أصبحت بعض – إن لم يكن أغلب – الدول الصناعية تعاني منها[3].

تنشأ الديون السيادية عندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها، حيث من الممكن أن تشتري هذه السندات جهات محلية مثل المواطنين، أو المؤسسات المالية المحلية، وفي هذه الحالة يسمى الدين ديناً حكومياً محلياً، أو أن تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، التي غالباً ما تكون عملة دولية مثل الدولار أو اليورو ، وهذا النوع يدعى الدين السيادي[4].

إن هذه الديون تؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني من خلال إثقال كاهله بسداد الدين وخدمة فوائده التراكمية، ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاديين هذه الديون إساءة للأجيال القادمة، لأنها ستقلل من الدخل المتاح لهم مستقبلاً، وبالتالي سيقلل من الاستهلاك والاستثمار المستقبلي لهذه الأجيال، ولذلك فإن المعيار الاقتصادي أو المؤشر المستخدم للتعبير عن حجم هذه المشكلة يتجلى في الأعباء المترتبة عليها من خلال مصطلح (عبء الدين العام). ومؤشره نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومن النتائج السلبية المترتبة على زيادة حجم الدين الخارجي، أنه يؤدي إلى تراجع مقومات الثقة بالاقتصاد الوطني، ويؤدي أيضاً إلى زيادة معدلات الضريبة لزيادة الايرادات المالية لتغطية تلك الديون، ناهيك عن تزعزع التصنيف الائتماني في سوق الاقتراض الخارجي، كما يسيء إلى مصداقية سندات الخزينة لاحقاً، ويؤثر في مستقبل الاستثمارات المستقبلية وفي استغلال الموارد المتاحة.

إن ما يميز الديون السيادية هو أنها تلقى إقبالاً كبيراً من قبل المستثمرين في العالم، نظراً لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض حكومات العالم بشكل عام، مقارنة بديون مؤسسات الأعمال الخاصة. غير أن الأزمة المالية العالمية قد غيرت إلى حد كبير من هذا المفهوم، بحيث أصبح خطر توقف الحكومات في دول العالم المدينة عن السداد أحد الهواجس الأساسية التي تنتشر الآن بين المستثمرين في أسواق المال في العالم. فالديون السيادية إذاً هي ديون آمنة بشكل عام، غير أن ضخامة حجمها تجعل المخاطر المصاحبة لها على الأسواق كبيرة جداً، وذلك في حال تعرض إحدى الدول المدينة إلى أزمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المجدولة لهذه الديون، إلى الدرجة التي تدعو إلى الاعتقاد بأن الديون السيادية تظل في ظل الأزمة المالية العالمية، بمثابة المشكلة الأكبر التي تهدد جهود استعادة النشاط الاقتصادي في العالم في حال تطورت الأمور نحو الأسوأ.

الدول المدينة عادة تجد نفسها بين نارين، فهي من ناحية ترغب في وقف نمو ديونها العامة، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال السيطرة على العجز المالي لديها، ومن ناحية أخرى، فإن محاولات تلك الدول لتجنب الركود المحتمل لابد أن يصاحبها مزيد من جهود التحفيز المالي لدفع مستويات الطلب الكلي، ومن ثم رفع معدلات النمو والتوظيف وتخفيض مستوى البطالة، وهو أمر لا يمكن أن يتم غالباً إلا بمزيد من العجز في الميزانيات العامة لدول العالم، وبالتالي ارتفاع مستويات الدين العام، والمشكلة في الدين السيادي أن مدفوعات خدمة هذا الدين تذهب إلى

---

[3]- حيان سليمان، " الديون السيادية " جريدة الثورة السورية، الاثنين 2011/8/8.

[4]-الدين السيادي : أحد أنواع الدين وهو إجمالي الديون الخارجية على دولة ما في لحظة ما ويحسب بعملات أخرى أي ليس بعملة الدولة الوطنية. ويتم اللجوء إلى هذا الدين عندما لا تستطيع الدولة من مقابلة نفقاتها بإيراداتها أو سداد ديونها الخارجية أو الفوائد المترتبة عليها أو لبناء مشاريع مستقبلية لا قدرة مالية للدولة حالياً بتحمل نفقاتها، أو بسبب زيادة استهلاكها عن إنتاجها.. لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى الرابط التالي:
http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=304372891201108072259 03

خارج الدولة، وتعد بالتالي تسرباً من التدفق الدائري للدخل في الدولة. وتختلف نسبة هذا الدين بين دولة وأخرى، فعلى سبيل المثال فإن أكثر من 80 % من الدين السيادي اليوناني، مملوك من الأجانب في عام 2009، بينما لا تزيد الملكية الأجنبية في الدين الإيطالي على 20 % فقط[5].

من ناحية أخرى فإن نوع العملة التي تصدر بها السندات السيادية للدولة، يعد في غاية الأهمية فالسندات المصدرة بعملة الدولة تنخفض درجة المخاطر المحيطة بها إلى حد كبير، حيث يمكن للدولة في حالة مواجهة أزمة في خدمة تلك الديون أن تصدر المزيد من عملتها المحلية، وتتجنب مخاطر إعلان التعثر، بعكس الحال بالنسبة للسندات المصدرة بعملات أجنبية، حيث إن توقف الدولة عن خدمة هذه الديون سيعني إفلاس الدولة بصورة رسمية، لهذا السبب تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بميزة مهمة، مقارنة بباقي دول العالم، حيث إن دينهم العام بجميع أشكاله وباختلاف مالكيه، مصدر بالكامل بالدولار الأمريكي، مع العلم أن أغلب الديون السيادية الأوروبية مصدرة بالدولار، نظراً لما تشهده السندات المصدرة بالدولار، من إقبال كبير في سوق السندات الدولية.

نشأت الديون السيادية من وجهة نظر الكثير من الباحثين، نتيجة العوامل التالية[6]:

1- محاولات الدول إنقاذ المؤسسات المالية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تحويل الديون الخاصة لدى المؤسسات المالية إلى دين عام على الدول.

2- برامج التحفيز المالي التي طبقتها الدول المختلفة للحيلولة دون انتشار الكساد ومحاولة الخروج منه على نحو سريع.

3- تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخول، وضعف مستويات النشاط الاقتصادي.

4- انخفاض معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة، وهو ما شجع الدول المدينة على الإفراط في اقتراض ما تحتاج إليه بمعدلات فائدة متدنية على الأقل في المراحل الأولى للأزمة.

يميل الكثير من الباحثين إلى أن الديون السيادية ما هي إلا قروض عامة، تلجأ إليها الحكومات لتمويل عجز الموازنة، أو لإقامة مشاريع البنى التحتية(جسور، طرقات، مرافئ....ألخ)[7]، لأن هذه المشاريع تكون ضرورية لتنشيط الاستثمار، أو لإقامة مصانع قطاع عام، أو لمحاربة التضخم من خلال سحب كمية من السيولة من الاقتصاد، أو لزيادة الطلب الكلي أحياناً، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار والإنتاج وزيادة الدخل، وغيرها من الأسباب التي تدفع الحكومة لطلب تلك القروض، وفي الحالة الأوروبية تذهب في الغالب تلك القروض باتجاه المزيد من مشاريع البنية التحتية.

ثانياً: تطورات أزمة الديون السيادية في أوروبا:

بدأت أزمة الديون السيادية الأوروبية مع نهاية عام 2009 تقريباً عندما تم اكتشاف أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني هي أسوأ بكثير مما كان يعتقد، وهو ما أدى إلى إثارة الشكوك حول مدى قدرة عدد من أعضاء منطقة اليورو على إعادة سداد ديونها، وبعد تعثر اقتصادات دول منطقة اليورو، وتعاظم الحركات الشعبية الرافضة لطرق معالجة الأزمة، وقعت بعض الحكومات الأوروبية بين مطرقة سياسات التقشف الاقتصادي، وخطط العلاج الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الموحد وصندوق النقد الدولي، وبين سندان الانكماش في

---

[5] -**Alphabeta‹argaam.com‹article‹detail‹14786. 13/05/2010.**

[6]- **المرجع السابق نفسه.**

[7]- **عادل فليح العلي، " المالية العامة والتشريع المالي الضريبي "، (دار الحامد للنشر، عمان، 2007)، ص23.**

معدلات النمو كنتيجة حتمية لهذه السياسات. وهنا بدت أوروبا كأنها تقف على حافة الهاوية بسبب عجزها عن معالجة أزمة الديون السيادية المستحقة وتحولها بسرعة مخيفة إلى أزمة مصرفية[8].

إن حالة القلق المسيطرة على دول الاتحاد الأوروبي سببها وجود البنوك الجشعة والأفكار الاقتصادية الرديئة، والساسة غير الأكفياء، وقد قدر صندوق النقد الدولي خسائر البنوك التجارية الأوروبية من أزمة اليورو بنحو 200 مليار دولار يورو حتى عام 2011، إضافة إلى خسائر موجوداتها بسبب مخاطر الائتمان المتعلقة بعمليات القروض الداخلية بين البنوك، والتي قدرت أيضاً بنحو 100 مليار يورو وللفترة نفسها، وحسب تقارير صندوق النقد فإن إجمالي الخسائر التي تكبدتها مصارف أوروبا وعلى رأسها مصارف منطقة اليورو من جراء أزمة الديون السيادية تقدر بنحو 300 مليار يورو[9].

أما الحكومات التي لم تسقط فلم تنج تماماً من وطأة الأزمة، إذ تعاني باريس وهناً اقتصادياً وسياسياً، ودخلت ألمانيا في دائرة مجابهة الأزمة، فتراجع إقبال المستثمرين على سنداتها التي طرحتها في أب 2011 فلم يتم شراء سوى 40% من قيمة الطرح الذي بلغ ستة مليارات يورو، مما يعني بأن النخوف من عنصر المخاطرة في السندات الأوروبية انتقل من الدول المتعثرة مالياً كدول الإطار الخارجي وهي اليونان وإيطاليا لتصل إلى ألمانيا التي يفترض أنها العمود الفقري وطوق النجاة المالي لمنطقة اليورو خاصة والاتحاد الأوروبي عامة[10].

عكست التحذيرات المتتالية الصادرة في أيلول 2011 عن منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، تطوراً جديداً في أزمة الديون السيادية الأوروبية، حيث لفتت إلى تداعياتها الدولية، ابتداءً من آسيا إلى أمريكا اللاتينية، وذلك في ظل عولمة القطاعات المصرفية وأسواق المال، إضافة إلى تشابك التجارة العالمية، وقوبلت تلك المخاوف بمواقف حذرة من جانب اليابان والصين ومجموعة الدول الصناعية الصاعدة التي تعرف باسم مجموعة بريكس (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا)، حيث أعلنت هذه الدول عن استعدادها للإسهام في تقديم المساعدات، ولكن من خلال صندوق النقد الدولي،وليس بصفة ثنائية متبادلة، وقد تأكد ذلك في قمة مجموعة العشرين في كانون الأول 2011 في مدينة كان بفرنسا، مما يعكس التغيرات في مراكز القوة الاقتصادية العالمية.

وبشكل عام يلاحظ في أزمة الدين السيادية العالمية أن الاقتصاد العالمي انقسم واقعياً إلى اقتصادين: اقتصاد يضم الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان) الذي يعاني مستويات عالية من الدين الحكومي، ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه الدول مجتمعة من 46% عام 2007 إلى 70% عام 2011، وإلى 80% عام 2016، كما يعاني أيضاً من تراجع في النمو والإسهام في إجمالي الناتج العالمي، حيث كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاديات العالم على سبيل المثال 8% من الزيادة التي حدثت في الناتج العالمي بين عامي (2007 – 2011).

أما الاقتصاد الثاني فيضم دول الاقتصاديات الصاعدة، وعلى رأسها الصين، التي أسهمت مجتمعة بنسبة 66% من زيادة إجمالي الناتج العالمي بين عامي (2007 – 2011)، ولم تتجاوز نسبة دينها الحكومي إلى الناتج القومي 28% عام 2007، وانخفضت إلى 26% عام 2011، ثم انخفضت إلى 21% عام 2016[11].

[8]- Guardin.co.uk›business›2013›dec›14.6/10/2014.

[9]- Al-khaleeg.com. 29/10/2010.

[10]- Financial tames. Euro crisis.24 November 2011.

[11]– www.siyassa.org.eg,UI,Front,InnerPrint.aspx?NewsContentID.25/10/2016.

ويفسر المحللون هذا الانقسام، بأن النموذج الرأسمالي الغربي الذي صنع موجة الرخاء الاقتصادي بين عامي (1980 – 2008) قد تراجع، حيث أن قدرته على إنتاج وبيع السلع والخدمات قد تجاوزت بمراحل قدرة المستهلكين على الاقتراض والإنفاق، وهو بذلك أصبح عاجزاً عن تحقيق النمو، وتوفير فرص العمل وتحقيق مستويات معقولة من الدخل لمواطنيه، وتجسدت هذه الانقسامات السياسية والاقتصادية بشكل واضح في الواقع الأوروبي [12]، فالاقتصاديات الأوروبية أيضاً انقسمت إلى فريقين، فريق يتمتع بقوة مالية واقتصادية وعلى رأسه ألمانيا، وفريق آخر يعاني من مشكلات الديون وتباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة، وغيرها من المشاكل خاصة الدول الواقعة تحت الأزمة.

ثالثاً: أسباب تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو

1- عالمية الأزمة:

لعل الدراسة الموضوعية لمسببات الأزمة العالمية تبين أن الأزمة الأوروبية ليست سوى امتداد لها، وإن كانت أكثر حدة ذلك لتركزها في عملة واحدة هي اليورو، وعدم قدرة أية دولة عضو في اليورو على اتخاذ أي قرار منفرد لخفض سعر الصرف بغية زيادة صادراتها، بينما الأزمة المالية العالمية كانت موزعة على العديد من العملات، بالإضافة إلى أن أزمة التمويل العقاري تسببت بمأزق للبنوك الأوروبية، بينما ارتبط الجزء الآخر بالتوسع في الاستثمار، وإقراض الحكومات الأوروبية لتمويل عجز موازنتها المالية[13].

لقد كان للعملة الأوروبية الموحدة، وسهولة التعامل بها في الدول السبع عشرة الأعضاء في الوحدة النقدية، أثره في التوسع في مجالي الإقراض والاقتراض بالنسبة للبنوك الأوروبية، وامتد ذلك الانكشاف إلى دول شرق آسيا ووسط أوروبا، وبالتالي أصبحت هذه البنوك في حاجة لدعم حكومي مكثف وليس العكس، وكان ذلك سبباً في أزمة كل من إيرلندا وإسبانيا، بينما كانت مديونية الحكومات وتفاقم العجز المالي والاقتراض لتمويل الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية سبباً في تفجر أزمة الديون السيادية بالنسبة للدول الثلاث الأخرى، وهي اليونان والبرتغال وإيطاليا، وتوالت تقارير المؤسسات العالمية بتخفيض التصنيفات الائتمانية للدول المتعثرة، فارتفعت تكلفة الإقراض والفائدة على السندات الحكومية الأوروبية، كما لجأ العديد من البنوك إلى التخلص من هذه السندات بأسعار منخفضة في الأسواق الثانوية، بغية الحصول على أموال سائلة لدفع أعمالها المصرفية، مما خلق أزمة ثقة في تلك السندات الحكومية[14].

2- غياب الأرادة السياسية:

هناك ما يشبه الإجماع بين المحللين على أن تفاقم الأزمة اليونانية جاء لأسباب سياسية في الأساس، فقد أوضح عالم الاقتصاد " جوزيف ستيجلتز " على سبيل المثال، أن الاقتصاد الأوروبي الذي يبلغ حجمه 16 مليار يورو، يستطيع استيعاب عبء الدين اليوناني بأكمله، إذا توفرت الإرادة السياسية، ويرى " ستيلجتز " أنه يمكن أن يتحقق ذلك عن طريق سندات يطرحها البنك المركزي الأوروبي مدعومة من كل الحكومات الأوروبية، ما يوفر دعماً مالياً لليونان بفوائد منخفضة، تمكنها من التعامل مع مشكلة الديون بشكل أكبر عملياً وأقل تكلفة على المستوى الاجتماعي والسياسي[15].

لكن حكومات الدول الأوروبية الأكثر ثراء ليست مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم الواضح، والذي يلاقي معارضة شعبية على المستوى الداخلي، في ظل تزايد الإحساس بعدم الثقة في المؤسسات الأوروبية لدى العديد من الشعوب

---

[12]- **ابراهيم بن حبيب السعدي، " قراءة في الأزمة المالية المعاصرة "، (دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2009)، ص83.**

[13]-**http://kenanaonline.com/users/FaredSayfAlDin/posts/391819**

[14]-**http://www.ammanxchange.com/art.php?id=a501fb5ad2044066a17112df24e1b1800571c959**

[15]-**www.guardin.co.uk,business,Eurozone-crisis-lagardeausteniy.16/nov/2012/.**

وبخاصة ألمانيا، ورفض هذه الشعوب تحمل التبعيات المالية لدعمها، لذلك أصرت حكومات هذه الدول على أن تتخذ الحكومة اليونانية إجراءات تقشفية حادة، كان لها آثار اجتماعية واقتصادية حادة في تراجع معدلات النمو الاقتصادي اليوناني.

3- تأخر تحرك المؤسسات الأوروبية في معالجة الأزمة:

تسببت القوانين والاتفاقيات المنظمة لأداء دول منطقة اليورو وكذلك الاتحاد الأوروبي في بطء التحرك لمواجهة أزمة الديون الأوروبية، وقبلها الأزمة المالية العالمية 2008، فقد تفجرت الأزمة في اليونان في أيلول 2009، إلا أن موافقة رؤساء الاتحاد الأوروبي على خطة الإنقاذ لم تتم إلا في شهر أيار 2010، وخلال هذه الفترة تعرضت أثينا لضغوط أوروبية لتحقيق الانضباط المالي، قوبلت بالمعارضة والاحتجاجات الشعبية، مع تحفيضات متتالية في تقييم الجدارة الائتمانية لسنداتها الحكومية/ مما انعكس على زيادة عبء الاقتراض المالي لليونان ولمجموعة أخرى من دول الإطار للاتحاد النقدي الأوروبي، ولذلك لم تحدث خطط الإنقاذ الأوروبي المتتالية (110) مليار يورو لليونان، / 85 / مليار يورو لإيرلندا، / 78/ مليار يورو للبرتغال، أثرها في امتصاص الصدمات والضغوط متعددة الأطراف وتعقدت الحلول أكثر فأكثر.

4- عدم فعالية المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية الموقعة:

حيث تحولت المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية ابتداء من ماستريخت إلى لشبونة، مروراً باتفاقية التثبيت والاستقرار المالي، حيث تحولت من أدوات لضبط الأداء إلى قيود معوقة للأداء، إذ يقتضي تعديل أي بند من أي اتفاقية موقعة بين الدول الأوروبية الأعضاء في منطقة اليورو موافقة جميع الدول الأعضاء، وأحياناً موافقة المحكمة الدستورية كما في ألمانيا، أو المجالس التشريعية كما في بريطانيا، إضافة إلى مرورها عبر البرلمان الأوروبي والمؤسسات التابعة للاتحاد ككل، مع عدم وجود آلية محددة للتدخل في أوقات الأزمات، على غرار صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد اتضح ذلك في خطة الإنقاذ الأوروبي التي تضمنت إيجاد آلية لدعم الحكومات في وقت الأزمات برأسمال 440 مليار يورو، حيث أشير إلى استمرار عمل هذا الصندوق إلى عام 2013 فقط، وعلى الرغم من محدودية المبلغ الأخير إلا أنه اقتضى موافقة الدولة ال 27 الأعضاء في الاتحاد، إضافة إلى البرلمان والمجلس الأوروبي، ومن هنا تتضح الفجوة بين أهداف الوحدة النقدية وتباينها مع السياسيات المالية التي تركت للحكومات المعنية.

5- اختلاف التوجهات والسياسات داخل الاتحاد الأوروبي:

وذلك بترك المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية جانباً، يلاحظ التباين فيما بين القوى السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك داخل منطقة " اليورو "، فبينما توالت تحذيرات المفوض العام الأوروبي، وكذلك رئيس المجلس، من مخاطر امتداد أزمة الديون السيادية من دول الإطار إلى دول أخرى داخل الاتحاد النقدي، يلاحظ أن ألمانيا وفرنسا قد انفردتا باتخاذ القرارات على صعيد إدارة هذه الأزمة، من حيث رفض إصدار سندات أوروبية موحدة بضمان جماعي، أو حتى رفضهم قيام البنك المركزي الأوروبي بشراء السندات الحكومية للدول المتعثرة، مع التركيز على ضرورة تحمل المستثمرين جزءاً من الخسائر المالية التي نجمت عن تدهور القيمة السوقية لهذه السندات، ومع التسليم بأن هناك أسباباً وعوامل داخلية وخارجية فرضت هذا الموقف من جانب ألمانيا وإلى حد ما فرنسا، فإن النتيجة النهائية تمثلت بتفاقم الأزمة وامتدادها من اليونان إلى دول أخرى[16].

[16]-www.alrai.com/article/502155.

6- الحلول الدولية التي لا تتناسب مع الواقع:

أدى وجود وصفات علاجية مالية واقتصادية من جانب صندوق النقد الدولي، وزعماء منطقة اليورو وتحديداً ألمانيا وفرنسا، بالإضافة إلى البنك المركزي الأوروبي، إلى خلق حالة من الاستياء الشعبي، وتعاظم المطالبة بالانفصال عن العملة الموحدة إلى حد ما، والعودة إلى العملات القومية السابقة، وقد كان الإحساس بالوصاية الخارجية سبباً في إعلان رئيس الوزراء اليوناني الأسبق عن عزمه إجراء استفتاء شعبي على السياسات وبرامج التقشف المطلوبة، ثم تخليه عن ذلك تحت الضغوط الألمانية والفرنسية ثم استقالته من منصبه، كما كان لهذا العامل دوره في تداعي العديد من الحكومات الأوروبية تطبيقاً لنظرية الدومينو[17].

7- الدور المتنامي والتأثير الضخم الذي أصبحت تقارير الجدارة والتصنيفات الائتمانية تمثله بالنسبة للدول الأوروبية المتعثرة وغير المتعثرة.

كالئويح في عام 2011 بخفض التصنيف الائتماني لفرنسا دون الفئة (A) نظراً لانكشاف بنوكها بديون مستحقة على إيطاليا بـ 250 مليار يورو تقريباً، بالإضافة إلى ارتفاع الدين العام إلى نسبة 87% من إجمالي الناتج المحلي عام 2012، وقد كان لهذه التقارير أثرها في إجهاض الأثر الإيجابي للقرارات المتخذة لإنقاذ اليورو والدول المتعثرة[18].

8- الانقسام الأيديولوجي لقادة المنطقة حول فلسفة الاقتصاد في دول منطقة اليورو:

فالرأي السائد في ألمانيا وعدد قليل من البلدان الأخرى هو أن القيود الصارمة على الانفاق العام والإصلاحات الهيكلية اللازمة لزيادة الإنتاج سوف تدفع إلى النمو على المدى الطويل وتحل مشكلة اليورو، ومن ناحية أخرى يرى العديد من كبار خبراء الاقتصاد في فرنسا وجنوب أوروبا أن هذا الدواء الألماني مدمر، ويرون أن أساس الاختلالات داخل منطقة اليورو ليس العجز في الحساب الجاري للدول الطرفية – دول جنوب أوروبا المثقلة بالديون – ولكن أيضاً الفائض في الحساب الجاري الألماني.

رابعاً – أثر الأزمة في أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة " اليورو ".

بعد الحديث عن مفهوم الديون السيادية وأدواتها، وتطور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو لابد من دراسة أثر هذه الأزمة على أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة، وأهم تلك المؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والميزان التجاري.

أ- أثر الأزمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة " اليورو ":

سجل الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو حجماً قدره بقيمة 11539.74 تريليون دولار في عام 2015 أو ما نسبته 18.61%من الاقتصاد العالمي. بعد أن كان قد سجل 13.58 تريليون دولار في كانون الأول من عام 2008، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 38812.75 دولار أمريكي عام 2008 إلى 38341.2 دولار مع نهاية الربع الأخير لعام 2014، والجدول رقم (1) يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة مابين عامي 2008 وحتى عام 2014.

17 - Financial tames. Fall of govermnets.15 November 2011.

18- www.theGardin.com/Italy-crisis.25/10/2011.

الجدول رقم (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو من عام 2008 حتى عام 2014 (نسبة مئوية)

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي	0.4	3-	0.2	0.3	0.3-	0.6-	0.5	0.4	0.3

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع التجارة العالمية (tradingeconomics) للفترة (2008 – 2014).

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض معدلات النمو باشتداد الأزمة لتسجل انكماشاً واضح بمقادر – 3 % عام 2009، وهذا مؤشر على مدى تأثير أزمة الدين السيادية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة " اليورو "، ثم عادل ليسجل نمو قدره 0.5 عام 2014، و0.3 في شهر حزيران عام 2016[19].

ب- أثر الأزمة في معدلات البطالة:

بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو معدل 10.1% في شهر أب من عام 2016، بعد أن كانت 7.20 في شهر شباط لعام 2008. حيث سجلت أعلى مستوى لها في نيسان عام 2013، وبلغت أعلى المعدلات في اليونان 47.7 % واسبانيا 43.2% وإيطاليا 38.8 %، في حين سجلت أدنى معدلات البطالة في كرواتيا 12.9 %وقبرص12.1%، والجدول رقم (2) يبرز حجم البطالة في منطقة اليورو للفترة مابين (2008- 2016).

الجدول رقم (2)معدل البطالة في منطقة اليورو من عام 2008 حتى عام 2016 (نسب مئوية)

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	7.20	9	10.0	10	10.6	12.10	11.8	10.6	10.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع التجارة العالمية (tradingeconomics) للفترة (2008 – 2016)

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع معدلات البطالة من 7.20 % عام 2008، إلى حدود 10.0 % عام 2016، ويعود السبب في ارتفاع هذه المعدلات إلى خطط التقشف المعلن عنها في الدول الواقعة تحت الأزمة والتي يكون أول ضحاياها عادة العمال[20].

جـ- أثر الأزمة في الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري لمنطقة " اليورو " ارتفاعاً قدره 18.4 بليون يورو، وفق بيانات شهر أب لعام 2016. مقارنة بعجز بلغت قيمته -16491.50 مليون يورو في كانون الثاني من عام 2011، وارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 8% مسجلة كمية بلغت 160.3 بليون يورو عام 2016، بعد أن انخفضت إلى أقل من 90 مليار يورو عام 2009[21]. والجدول رقم (3) يوضح واقع الميزان التجاري لمنطقة اليورو خلال الفترة من عامي 2008 و 2016.

الجدول رقم (3)واقع الميزان التجاري لمنطقة اليورو خلال الفترة من عامي 2008 و 2016 (الوحدة : بليون يورو)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	122	89	80	124	142	143	172	148	159
الواردات	139	110	150	140	147	144	155	137	141
الميزان التجاري	17-	21-	70-	16-	5-	1-	17	11	18

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع التجارة العالمية (tradingeconomics) للفترة (2008 – 2016).

[19]- **http://www.tradingeconomics.com,euro-area,gdp-growth. 6/9/2016.**
[20]- **http://www.tradingeconomics.com,euro-area,unemployment-rate .6/9/2016.**
[21]- **http://www.tradingeconomics.com/euro-area/balance-of-trade.6/9/2016.**

يلاحظ من الجدول السابق تراجع نسبة العجز في الميزان التجاري لمنطقة اليورو من 70 مليار يورو عام 2010 إلى ما يقارب 1 مليار يورو فقط عام 2013، وسبب ذلك هو الانخفاض المستمر لسعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية في العالم، الأمر الذي ساهم بدوره في زيادة الصادرات، ماأدى بالمجمل إلى حدوث فائض في الميزان التجاري خلال الأعوام من 2014 حتى 2016 وسجل أعلى مستوى له في عام 2016 بقيمة بلغت 18.4 بليون يورو، ومجمل هذا التحسن يعود لتحسن حجم الصادرات الألمانية للخارج.

من الواضح أن أزمة الديون السيادية قد كشفت عيوباً كبيرة في منطقة اليورو، وهي الأزمة الأشد التي توضع فيها حكومات هذه المنطقة قيد الاختبار لمعرفة قدرتها على حل مشكلاتها المالية والاقتصادية، فعلى الرغم من أن منطقة اليورو هي منطقة اقتصادية كبيرة في العالم، فإن عمليات الإنقاذ الأخيرة التي قامت بها ألمانيا لصالح ايرلندا واليونان قد برهنت على ضعف خطير في استراتيجية المنطقة للتعامل مع الأزمات. الأمر الذي يبعث على التشاؤم بخصوص مستقبل دول هذه المنطقة وبالأخص مستقبل اليورو، لاسيما بعد تفكير اليونان بالخروج من اليورو، وما يعني ذلك من تبعيات انتقال هذه التفكير إلى دول أخرى في منطقة اليورو، إذ يدفع مثل هذا السيناريو أية دولة قد تواجه صعوبات مالية أو اقتصادية على الاختيار مابين البقاء في منطقة اليورو أو الخروج منها. وبالتالي فإن خروج اليونان من اليورو قد تكون بداية لتفكك الاتحاد المالي بعد أكثر من 13 عاماً تقريباً على إقامته، فضلاً عن أنه سيشكل اعترافاً بالإخفاق من قبل الأوروبيين الذين أساؤوا التعامل مع أزماتهم[22].

أما بالنسبة للدول التي ستنضم حديثاً أو ترغب بالانضمام إلى منطقة اليورو، فإن ذلك سيكون صعباً للغاية، لجهة فقدان الثقة في المشروع النقدي الأوروبي الذي يطمحون للانضمام إليه، لاسيما بعد هذا الكم من الأزمات، ما قد يحملهم على التخلي عن مشروعهم في الانضمام سواء لمنطقة اليورو أو للاتحاد الأوروبي.

نتائج البحث:

1- تركت أزمة الديون السيادية آثاراً بالغة على مجمل الاقتصاد العالمي عموماً، وعلى اقتصاد منطقة اليورو خصوصاً، حيث سجلت معدلات النمو والبطالة في العديد من دول المنطقة تراجعاً كبيراً وفق تقارير صندوق النقد الدولي.

2- إن قوة ومتانة اقتصاد منطقة اليورو، وتنوع موارده ومصادره، خففت بشكل كبير من آثار الأزمة عليه، فمن خلال تتبع صادرات المنطقة خلال سنوات الأزمة يلاحظ زيادة في تلك الصادرات مستفيدة بالدرجة الأولى من انخفاض سعر صرف اليورو جراء الأزمة.

3- إن الآليات المتبعة للحل من قبل حكومات منطقة اليورو والمؤسسات المالية العالمية، كانت بطيئة وغير فعالة لدرجة أنها تركت الأزمة تأخذ طريقها بسرعة بين دول المنطقة، فجميع الخطط والآليات التي اتبعت كانت بحاجة إلى اجتماعات ولقاءات وهو أمر قلما حدث، بينما في كل ليلة كانت فيه بنوك جديدة تعلن عن إفلاسها.

المراجع:

أولاً – الكتب باللغة العربية:

1- عادل فليح العلي، " **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي** "، (دار الحامد للنشر، عمان، 2007)، ص23.

[22]- https://cirs.georgetown.edu/ar/events-cirs.

2 –ابراهيم بن حبيب السعدي، " **قراءة في الأزمة المالية المعاصرة** "، (دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2009)، ص83.

ثانياً – الدوريات:

1 بوالكور نور الدين، **أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول** ، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص2.

2 حيان سليمان، " **الديون السيادية** " جريدة الثورة السورية، الاثنين 2011/8/8.

3 هالة حلمي السعيد، " **اليونان وأزمة الديون السيادية** "، صحيفة الأهرام المصرية، السنة 139 العدد 46977، 2015/11/20.

ثالثاً– المواقع الالكترونية:

http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=30437289120110807225903 1-
2- Financial tames. Euro crisis.24 November 2011.
3-www.siyassa.org.eg,UI,Front,InnerPrint.aspx?NewsContentID.25/10/2016.
http://kenanaonline.com/users/FaredSayfAlDin/posts/3918194-
http://www.ammanxchange.com/art.php?id5-
www.guardin.co.uk,business,Eurozone-crisis-lagardeausteniy16/nov/2012/.6-
www.alrai.com/article/5021557-
8-Financial tames. Fall of govermnets.15 November 2011.
9-www.theGardin.com/Italy-crisis. 25/10/2011
http://www.tradingeconomics.com,euro-area,unemployment-rate10-
http://www.tradingeconomics.com/euro-area/balance-of-trade11-
https://cirs.georgetown.edu/ar/events-cirs12-